

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٩

بريط موازنة الهيئة القومية للبريد

للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة القومية للبريد للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٢٦٤٩٨٦٦٠٠ جنيه (فقط وقده مiliaran وستمائة وتسعة وأربعون مليوناً وثمانمائة وستة وستون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ١١٧٤٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده مiliar ومائة وأربعة وسبعون مليون جنيه) موزعة كالتالي :
- أجور بمبلغ ٢٦٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٩٠٩٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ١١٨٦٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده مiliar ومائة وستة وثمانون مليون جنيه) .
(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده اثنا عشر مليون جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ١٤٦٣٨٦٦٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده مiliar وأربعيناً وثلاثة وستون مليوناً وثمانمائة وستة وستون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٣٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٤٥،٣٦٦٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ بـ ١٤٦٣٨٦٦٠٠ جنيه (النقطة وقدره مليار وأربعمائة وثلاثة وستون مليوناً وثمانمائة وستة وستون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة براعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٩ يحسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ صفر سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٩ م) .

حسني مبارك

